جمهورية مصر العربية

معهد العبور العالي للحاسبات ونظم المعلومات-.

المؤتمر العلمي الأول لقسم العلوم الإنسانية والإجتماعية بعنوان:

"المؤسسات التعليمية والحفاظ علي البيئة"

في يوم 31/ 10/ 2018

مداخلة بعنوان:

أهمية النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية "تجربة ولاية إليزي بالجزائر أنموذجا"

إعداد:

الدكتور محمد هاني	الأستاذ عبد الجليل طواهير	الأستاذة حماني فضيلة
استاذ مساعد "ب" كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير –جامعة البويرة –الجزائر	معهد العلوم الإقتصادية، التحارية وعلوم التسيير – المركز الجامعي ايليزي الجزائر	معهد العلوم الإقتصادية، التحارية وعلوم التسيير – المركز الجامعي ايليزي الجزائر
m.hani@univ-bouira.com	Touahir.abdeldjalil@gmail.com	

المقدمة:

تعيش الجزائر ظروف اقتصادية حالية صعبة، وخاصة مع انهيار سعر البترول في السوق العالمية ونزوله الى مستويات منخفضة، وتأزم الوضع الدولي والعالمي الراهن، وتوسع ظـــاهرة العولمة، ومحاولة الوصول الى التكـامل الاقتصـــادي وتطبيق سياسة التحـرير الاقتصادي، وعدة عوامل أخرى.....الخ.

كل هذه العوامل ساعدت علي تغيير سياسة الدولة واعتمادها علي تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة كبديل ثاني بعد المحروقات لسد العجز في ميزانية الدولة وتسديد نفقاتها.

فهي تلعب دورا هاما في اقتصاد المجتمع، بحيث انها تعتبر المؤشر الرئيسي على تقدم وتطور الوطن، وتعتبر الركيزة الاساسية في التنمية الاقتصادية .وهدا من خلال اهتمام مختلف الدول والحكومات بفعاليتها الكبيرة في تطوير التنمية الاقتصادية،إضافة الي الدور الذي تلعبه المشروعات في توسيع القاعدة الاقتصادية، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات،وهذا من خلال المشاريع الاستثمارية لما لها من تحقيق عوائد مناسبة،من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية وهذا لتفادي المخاطر والتأكد من العملية الاستثمارية بغية تحقيق الاستخدام الامثل والتوزيع المناسب للموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات المختلفة.

ولكي تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الخام، ورفع القيمة المضافة، لابد من انشاء اجهزة تمويل مميزة لهذه المشروعات وممثلة في البنوك العامة والخاصة.

وعلي هذا الاساس يمكن **طرح الاشكالية** التالية :

- ما هو دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية علي مستوي ولاية ايليزي ؟

ومن خلال هذه الاشكالية تبرز التساؤلات التالية .

- ماهو واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟
- وما هي العراقيل والعوائق التي تواجهها؟
- كيف تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية علي مستوي ولاية ايليزي ؟

أولأ: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوي ولاية اليزي.

1. تعداد المشروعات علي مستوي ولاية اليزي من: 2005 الي 2017.

ونخص في هذه النقطة الحصيلة الكلية للمؤسسات باشكالها الثلاث (الصغيرة جدا، المصغرة، المتوسطة) والمستحدثة من :2013/01/01.الي غاية:2017/12/31. مع عدد مناصب الشغل التي وفرتهم لنا هده المؤسسات.

الجدول 01: تعداد المشروعات وعدد العمال علي مستوي ولاية ايليزي الي غاية:2017/12/31.

السنوات	عدد المشروعات المستحدثة	عدد العمال(مناصب الشغل المستحدثة)
قبل 2005	126	//
2005	124	//
2006	133	//
2007	108	//
2008	120	//
2009	166	//
2010	119	//
2011	97	//
2012	110	//
2013	81	208
2014	108	809
2015	176	998
2016	89	911
2017	55	1395
المجموع	1612	9167

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد علي المعطيات من مركز التسهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لولاية ايليزي.

ومن خلال المعطيات التي لدينا نلاحظ ان :

عدد المشروعات المستخدثة منذ : 2005/01/01.الي غاية:2017/12/31.هو 1612 مؤسسة

- الرقم 1612 مؤسسة تمثل عدد المشروعات بانواعها الثلاث(مصغرة جدا،وصغيرة،ومتوسطة)
- والرقم:9167هو عدد العمال المستحدثين في هده المشروعات في هده الفترة.

والتمثيل البياني يوضح اكثر تطور عدد المشروعات وعدد العمال خلال الفترة: 2005/01/01.الي غاية:2017/12/31.:

الشكل 01: مخطط توضيحي لتطور عدد المشروعات علي مستوي ولاية ايليزي.

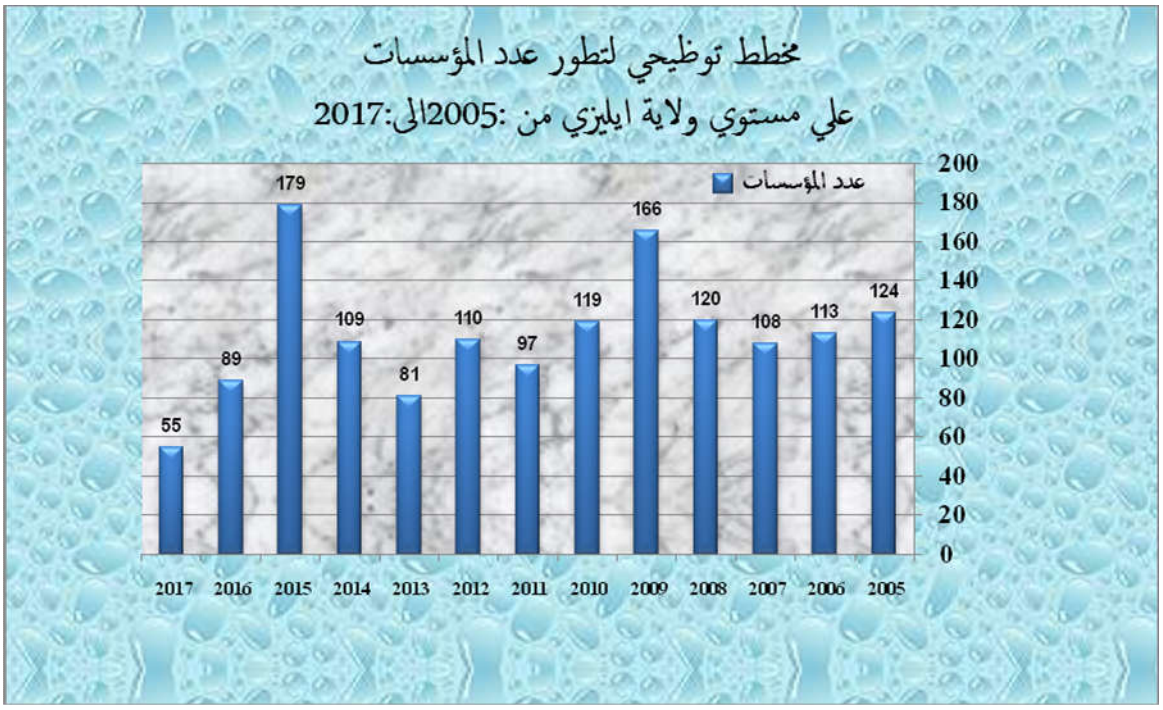

2. تعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات وحسب البلديات المتواجدة علي مستوي ولاية اليزي.

تحصي ولاية ايليزي علي نشاطات وقطاعات اقتصادية عدة ومجالات واسعة، تتوزع فيها المشروعات علي تراب ولاية ايليزي، حيث وصلت الي 23 قطاع ونشاط معتمد من وزارة الصناعة والمناجم كما يلي :

جدول 02: قائمة تعداد 23نشاط المعتمد من وزارة الصناعة والمناجم .

الرقم	اسم النشاط او القطاع
1	**الفلاحة والصيد البحري**
2	**المياه والطاقة**
3	**الخدمات والاشغال العمومية البترولية**
4	**البناء والأشغال العمومية**
5	**المحروقات**
6	**المناجم والتنقيب**
7	**الصناعة المعدنية**
8	**مواد البناء –السيراميك**
9	**كيميائيات (المطاط)**
10	**الصناعات الغذائية**
11	**صناعة الألبسة والنسيج**
12	**صناعة الجلود والاحدية**
13	**الصناعة الخشبية**
14	**صناعات مختلفة**
15	**النقل والمواصلات**
16	**التجارة**
17	**الفندقة والمطاعم**
18	**الخدمات المقدمة للمؤسسات**
19	**الشؤون العقارية**
20	**المشروعات المالية**
21	**مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد**
22	**مختلف الخدمات غير التجارية المقدمة للجماعات**
23	**انتاج الطاقة والكهرباء**

المصدر:مدونة نشرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (وزارة الصناعة والمناجم.)

والجدول التالي يخلص لنا توزيع النشاطات الاقتصادية وعدد المشروعات المستحدثة وعدد العمال المسجلين حسب كل نشاط من :2013/01/01الي غاية :2017/12/31.

- حصيلة المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط والبلديات من :2013/01/01. الى غاية 2017/12/31 :

ع–م : عدد المشروعات المسجلة.

ع–ع : عدد العمال المسجلين.

الجدول 03 :تعداد المشروعات لـ: 23 قطاع على مستوي ولاية ايليزي خلال 05سنوات .

	2013		2014		2015		2016		2017		المجموع	
النشاط	ع – م	ع – ع	ع – م	ع – ع	ع – م	ع – ع	ع – م	ع – ع	ع – م	ع – ع	ع – م	ع – ع
الفلاحة والصيد البحري	7	7	13	79	83	466	14	64	0	0	117	616
المياه والطاقة	1	2	2	211	5	6	0	0	0	0	8	219
الخدمات والاشغال العمومية البترولية	0	0	52	215	57	317	32	220	36	1119	177	1871
البناء والأشغال العمومية	45	75	7	88	4	77	1	1	5	70	62	311
المحروقات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المناجم والتنقيب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الصناعة المعدنية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مواد البناء –السيراميك	2	2	5	28	1	3	3	3	0	0	11	36
كيميائيات (المطاط)	0	0	0	0	1	1	1	1	0	0	2	2
الصناعات الغذائية	0	0	2	2	0	0	4	7	0	0	6	9
صناعة الألبسة والنسيج	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
صناعة الجلود والاحدية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الصناعة الخشبية	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1
صناعات مختلفة	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1
النقل والمواصلات	9	13	10	54	2	19	8	9	1	2	30	97
التجارة	5	24	8	11	11	15	8	13	4	8	36	71
الفندقة والمطاعم	6	79	3	21	5	7	7	191	2	77	23	375
الخدمات المقدمة للمؤسسات	4	4	5	98	5	66	4	368	6	118	24	654
الشؤون العقارية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المشروعات المالية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد	0	0	2	2	2	21	5	5	1	1	10	29
مختلف الخدمات غير التجارية المقدمة للجماعات	0	0	0	0	0	0	2	29	0	0	2	29
انتاج الطاقة والكهرباء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع	81	208	109	809	176	998	89	911	55	1395	510	4321

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي المعطيات:CNAS

❖ حصيلة المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط والبلديات من :2017/01/01 الى غاية 2017/12/31 :

ع–م : عدد المشروعات المسجلة

ع–ع : عدد العمال المسجلين.

الجدول04: تعداد المشروعات وعدد العمال علي حسب البلديات خلال سنة 2017.

الرقم	البلديات	إيليزي		جانت		الدبداب		برج عمر ادريس		برج الحواس		ان امناس		المجموع	
	النشاط	ع-م	ع-ع	ع-ع	ع-م	ع-م	ع-ع	ع-م	ع-ع	ع-م	ع-ع	ع-م	ع-ع	ع-م	ع-ع
1	الفلاحة والصيد البحري														
2	المياه والطاقة														
3	الخدمات والاشغال العمومية البترولية	13	65	5	2	3	48	3	858	2	2	13	141	36	1119
4	البناء والأشغالذ العمومية							1	26			4	44	5	70
5	المحروقات														
6	المناجم والتنقيب														
7	الصناعة المعدنية														
8	مواد البناء –السيراميك														
9	كيميائيات (المطاط)														
10	الصناعات الغذائية														
11	صناعة الألبسة والنسيج														
12	صناعة الجلود والاحدية														
13	الصناعة الخشبية														
14	صناعات مختلفة														
15	النقل والمواصلات							1	2					1	2
16	التجارة	2	6	1	1							1	1	4	8
17	الفندقة والمطاعم											2	77	2	77
18	الخدمات المقدمة للمؤسسات	3	4			1	95	1	6			1	13	6	118
19	الشؤون العقارية														
20	المشروعات المالية														
21	مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد	1	1											1	1
22	مختلف الخدمات غير التجارية المقدمة للجماعات														
23	انتاج الطاقة والكهرباء														
المجموع		19	76	6	3	4	143	6	892	2	2	21	276	55	1395

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد علي المعطيات من مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ايليزي .

من خلال الجدول نلاحظ مايلي :

- نشاط الخدمات والاشغال العمومية البترولية سجل اكثر من 36 مؤسسة بانواعها الثلاث واستحداث 1119 عامل خلال سنة 2017 فقط.
- وبلغ مجموع المشروعات المنشاة خلال سنة 2017الي 55 مؤسسة بين مؤسسة عامة وخاصة ومجموع العمال المسجلين في هده المشروعات الي 1395 عامل .

3. تعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب البلديات وحسب حجم المؤسسة علي مستوي ولاية اليزي .

يوضح الجدول التالي توزيع المشروعات علي حسب حجمها من:2013/01/01الي غاية:2017/12/31.علي مستوي ولاية ايليزي .

الجدول05: تعداد المشروعات وعدد العمال على حسب نوع المؤسسة خلال 05سنوات .

قطاع النشاط	المشروعات الصغيرة جدا		المشروعات المصغيرة		المشروعات المتوسطة		مجموع المؤسسات	مجموع العمال
	تشغل من :01عامل الي 09عامل		تشغل من :10عامل الي 49عامل		تشغل من :50عامل الي 250عامل			
	عدد المشروعات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال		
2013	76	80	4	54	1	74	81	208
2014	97	234	9	305	2	270	108	809
2015	155	570	19	312	2	116	176	998
2016	74	124	11	236	4	551	89	911
2017	41	112	11	278	3	1005	55	1395
المجموع	443	1120	54	1185	12	2016	509	4321
مجمـوع عـدد المؤسسات							509	
مجمـوع عـدد العمـال							4321	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد علي المعطيات من مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ايليزي .

ومن خلال الجدول نلاحظ مايلي :

انه تم انشاء 509مؤسسة من جميع انواع المشروعات (الصغيرة جدا والمصغيرة ومتوسطة)،وبلغ مجموع العمال المستحدثين لاكثر من 4321عامل مسجل .

والمخطط البياني يوضح اكثر تطور المشروعات خلال 05 سنوات :

الشكل 02: والمخطط البياني يوضح تطور المشروعات خلال 05 سنوات علي مستوي ايليزي:

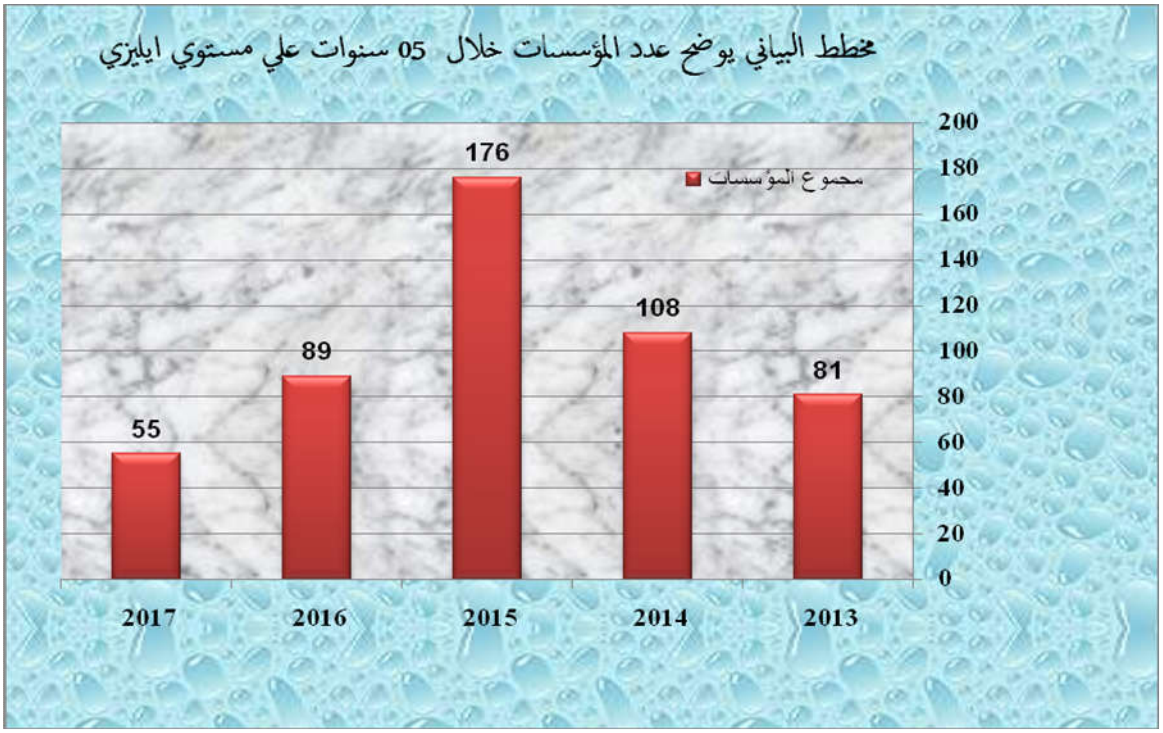

والجدول التالي يوضح عدد المشروعات المنشاة خلال سنة 2017.موزعين علي 06بلديات لولاية اليزي كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول 06: تعداد المشروعات حسب البلديات وعدد العمال ونوع المؤسسة خلال سنة 2017 .

قطاع النشاط	المشروعات الصغيرة جدا		المشروعات الصغيرة		المشروعات المتوسطة		مجموع المؤسسات	مجموع العمال
	تشغل من :01عامل الي 09عامل		تشغل من :10عامل الي 49عامل		تشغل من :50عامل الي 250عامل			
	عدد المشروعات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال		
إيليزي	17	52	2	24			19	76
جانت	3	6					3	6
الدبداب	2	2	1	46	1	95	4	143
برج عمر إدريس	3	10	2	36	1	846	6	892
برج الحواس	2	2					2	2
إن أمناس	14	40	6	172	1	64	21	276
المجموع	41	112	11	278	3	1005	55	1395
مجمـــوع عـدد المـؤسسات							55	
مجمـــوع عـدد العمـال							1395	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد علي المعطيات من مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ايليزي .

ومن خلال الجدول نلاحظ مايلي :

- انه تم انشاء 55مؤسسة من جميع انواع المشروعات (صغيرة جدا، مصغيرة، متوسطة)،وبلغ مجموع العمال المستحدثين لاكثر من 1395عامل مسجل .
- بلدية جانت سجلت انشاء 03مؤسسة بين مصغرة وكلها في مجال البناء والاشغال العمومية.وكلها مؤسسات خاصة .وسجلت 14عامل بها .
- بلدية الدبداب سجلت انشاء 04مؤسسة بين مصغرة وصغيرة وكلها في مجال البناء والاشغال العمومية.وكلها مؤسسات خاصة .وسجلت 143عامل بها .
- بلدية برج عمر ادريس سجلت انشاء 06 مؤسسة بين صغيرة جدا ومصغيرة ومتوسطة ومنها05 في مجال البناء والاشغال العمومية و01 في مجال البترول وسجلت لوحدها 846عامل وهي مؤسسة عمومية .وبلغ مجموع العمال المسجلين بالبلدية هو: 892عامل .

ملاحظة :

نلاحظ ان عدد العمال هو846 عامل لمؤسسة واحد، حيث ان هدا النوع من المشروعات يشغل عمال بالعقود محدودة المدة، مدتها شهرين حيث لا يتجاوز عدد العمال في هذه الفترة 250عامل .

- بلدية برج الحواس سجلت انشاء 02مؤسسة مصغرة وتشتغل في مجال البناء والاشغال العمومية،وسجلت 02عامل بها .
- بلدية ان امناس سجلت انشاء 21مؤسسة بين مصغرة وصغيرة ومتوسطة كلها في مجال البناء والاشغال العمومية.وكلها مؤسسات خاصة .وسجلت 276عامل بها .

والمخطط البياني يوضح اكثر تطور تعداد العمال او مناصب العمل المستحدثة خلال 05 سنوات :

الشكل 03: المخطط البياني يوضح تطور عدد العمال خلال 05 سنوات علي مستوي ايليزي:

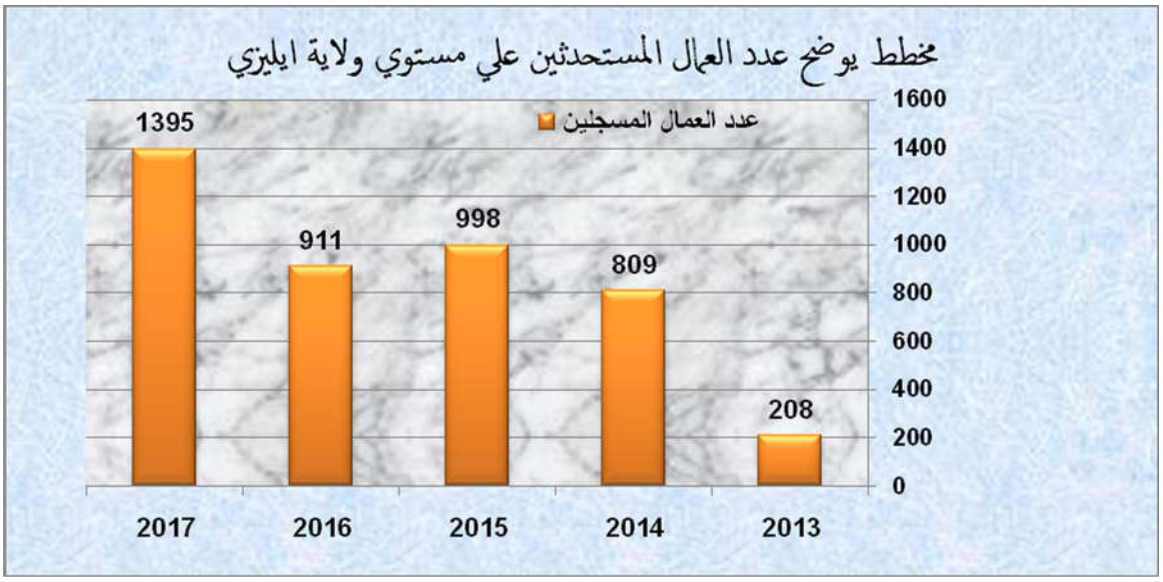

ثانيا: المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي مستوي ولاية اليزي.

على الرغم من أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والاهتمام الذي توليه له السلطات الجزائرية ولتطويره، إلا أن هذه المشروعات لازالت تواجه العديد من العوائق التي تعترض سبيل عملها وتطورها، ورغم ما حققته المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في مجال النمو والمساهمة في التنمية الوطنية علي مستوي ولاية ايليزي، إلا أنها لم تحظ بعد بالعناية الكافية في معالجة العوائق التي تعترضها، والتي تختلف حسب درجة شدة وارتباطها بمراحل نمو المؤسسة المختلفة فنجد:

1. العوائق الإدارية والقانونية:

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، الأمر الذي يجعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية[1]:

- ❖ البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص ألإعلام وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال :يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا، والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة اشهر والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى05 سنوات.إذن فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إدارة الاستثمار في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم سير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل :البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية...الخ.
- ❖ ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال واقتصاد السوق والمشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة ومنهجية لفئة الإطارات.
- ❖ نقص خبرة مسيري المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي وحتى الإمكانيات وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال وسريع لها.

2. الإئتمان:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل أي حصولها على الموارد اللازمة للقيام بالمشروع أو تسويق منتجاتها أو تكوين مستخدميها ويرجع السبب في ذلك إلى[2]:

[1] خبابة عبد الله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الطبعة2008

[2] أندرواس عاطف وليم، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الطبعة2008 .

- البحث عن الاستقلالية المالية:حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية اللازمة استقلالية اتخاذ القرار وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار ولعل تخوفه في هذا الشأن يعزي إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار يرى فيه اشتراكا مع أي متعامل أجنبي خارج عن المؤسسة، كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته ثقافة مالية ومصرفية.
- ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والقضاء الاقتصادي الجديد، فعلى الرغم من الحديث عن إجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الاستثمار والشراكة، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:
- غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل.
- المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة ومن ثم فإن معالجة الملفات خاصة بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة.
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات.
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفائدة وحجمها الضئيل مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض.

3. العوائق المتعلقة بالعقار:

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ووكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والوكالات العقارية وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لغياب سلطة إتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره فضلا عن ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيص أراضي بأسعار منخفضة، تؤدي إلى تزايد المضاربة على الأراضي التي تحول دون تنفيذ تعهدات الاستثمار[1].

[1] خبابة عبد الله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الطبعة2008 .

4. التكنولوجيا:

من بين العوائق التي تواجهها أيضا المشروعات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة مسألة الحصول على التكنولوجيا شأنها في ذلك شأن المورد البشري، وذلك لقلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال، حتى إن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

5. عوائق مختلفة:

تتعرض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي وسنذكر منها[1]:

- نقص تمويل الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن إستيرادها المشروعات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.
- إعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي فنجد مثلا أن غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية ونفقات المؤسسة، وزيادة على ذلك تطبق تلك المشروعات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري[2].
- عدم فعالية أساليب التكوين وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق وإدارة الأعمال وتسيير المنتوج وكذا تقنيات البيع والتصدير.
- نمو وتطور القطاع غير الرسمي والمتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية والمداخيل الطفيلية.
- مشاكل البنية التحتية حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة وتوجد الكثير من مناطق البلاد– إلى غاية يومنا هذا – في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى وخاصة في الجنوب.
- غياب المعلومة الحقيقية الاقتصادية والتجارية يتمثل هذا في[3]:

أ –بنك معطيات إحصائية من طرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والهيئات.

ب –معطيات عن السوق الوطنية والجهوية والمحلية وحتى الخارجية.

---

1 بطاش غنية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية،مذكرة ليسانس تخصص :تسيير مؤسسة بجامعة ورقلة لسنة 2014/2013.ص 36:

2 عليان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر– ماستر اكاديمي في العلوم التجارية، تخصص :مالية المؤسسة بجامعة البويرة لسنة :2015/2014.

3 سمير بوعلام، دارة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، مراجعة عبد الفتاح الشربيني، دار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

ج –معلومات عن التطبيقات التجارية.

د– ضعف استعمال الأنترنت في ميدان عالم الأعمال.

6. الصعوبات المرتبطة بالجباية:

بالرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تحقيق الأعباء الجبائية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فمازال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب العمل[1].

7. الصعوبات الجمركية:

يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من خارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدة شهور مما ينعكس سلبا على مردود هذه المشروعات وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق الداخلي .[2]

ثالثا: القطاعات غير النشطة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة علي مستوي ولاية اليزي .

وهي النشاطات التي لم تجد اهتمام من طرف المستثمرين ورجال الاعمال في الاستثمار فيها لعدة اسباب مختلفة ومتعددة، منها ماهو متعلق بخصوصية المنطقة، حيث ان اقرب ولاية، لولاية ايليزي هي ولاية ورقلة بمسافة 1050كلم .

وهذه القطاعات هي القطاعات التي لم تسجل أي مؤسسة علي مستوي الجدول المتعلق بالنشاطات 23 المعتمد في مدونة نشرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي مستوي ولاية ايليزي، وهي موضحة في الجدول التالي:

[1] بزاز نسيمة، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية والانعاش الاقتصادي، ليسانس، تخصص :محاسبة بجامعة المدية لسنة :2010/2009

2 بطاش غنية، مرجع سبق ذكره، ص 37

الجدول07: النشاطات الغير النشيطة او التي لم تلقي اهتمام من طرف المتعاملين الاقتصاديين.

الرقم	اسم النشاط او القطاع
5	المحروقات
6	المناجم والتنقيب
7	الصناعة المعدنية
9	كيميائيات (المطاط)
11	صناعة الألبسة والنسيج
12	صناعة الجلود والاحدية
13	الصناعة الخشبية
14	صناعات مختلفة
18	الخدمات المقدمة للمؤسسات
19	الشؤون العقارية
23	انتاج الطاقة والكهرباء

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد علي المعطيات من مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ايليزي .

رابعا: عوامل التهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة علي مستوي ولاية اليزي .

هناك عدة عوامل لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها ما يلي:

1. مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار:

وذلك في سرعة الاتصال بين قسمين التسويق والإنتاج لصغر حجم العملية مما يوفر للمؤسسة مرونة وسرعة اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد المتعلق بالكمية المنتجة النوعية المطلوبة وكذا تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق فتكون هناك دراسة تنافسية خاصة بالإنتاج والتوزيع.[1]

2. قلة رأس المال المستثمر:

إن من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير حيث أن من أجل إقامة مشروع صغير يكفي جمع الأموال المتوفرة لديهم من ادخاراتهم السابقة وذلك قصد إقامة مؤسسة الإنتاج منتوج معين[2].

1 بطاش غنية، مرجع سبق ذكره، .ص 41

[2] صلاح الدين سردوك، دورالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني –دراسة احصائية–من سنة :2002الى سنة 2012. ماستر اكاديمي، تخصص :تسيير مؤسسة الصغيرة والمتوسطة بجامعة ورقلة لسنة 2013/2012.

3. عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة:

في حالة كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة فإن المشروع سوق يحقق النجاح وتتمثل كفاءة الإدارة بكفاءة مهارة الكادر الإداري الذي يقوم على إدارة المشروع، وهذه الكفاءة تتحدد بالعناصر التالية:

1-قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المشروع الداخلية والخارجية.

2-قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور.

3-قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الجاهزة للمشروع.

4-قدرة الإدارة على التخطيط والتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات.

5-قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة.

6-الخصائص الريادية للإدارة وقدتها على الاستحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها

4. توفير العمالة المتخصصة الفنية اللازمة للعمليات الإنتاجية والصيانة:

وهذا العنصر هام جدا في مجال المشروعات الصغيرة لأنها تميل إلى استخدام العنصر البشري بشكل أكبر من اعتمادها على ألآلات لأن هذه المشروعات بدأت بالمصنوعات اليدوية مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة النقوش والحفر على المعادن من خلال العمالة الماهرة في هذا المجال وعلى الرغم من أن بعض هذه الصناعات التي كانت تعتمد أكثر على العمل اليدوي فإنها بدأت في إدخال المكينة على هذه الصناعات لزيادة الإنتاج إلا أن هناك بعض الحرف والمصنوعات اليدوية يفضلون العمل والفن اليدوي.

إن العمالة الماهرة والتي تصنع بعض المنتجات مازالت مطلوبة والاعتماد عليها أكثر من الاعتماد على الآلات الأوتوماتيكية والتي قد تصلح لبعض الصناعات التي يطلبها السوق بأعداد كثيرة وتصدر للخارج فهناك عمال مبتكرون وتوافر هذه الطبقة في المجتمع يعتبر عامل نجاح لتنمية وازدهار الصناعات الصغيرة.

5. مواقع المصانع المنتجة ومدى قربها من الأسواق:

وهذا العامل أيضا هام لنجاح واستمرارية الصناعات سواء الصغيرة أو الكبيرة الحجم أيضا فالموقع القريب من المواد الخام والأسواق لأغراض التوزيع والقرب من الأجهزة الحكومية والبنوك بقدر الإمكان يجعل من المصنع موقعا متميزا ويقلل تكلفة النقل والتسويق والتوزيع ولكن يشترط أن يكون هذا الموقع لا يلوث الجو أو البيئة المحيطة به.

6. توافر التمويل لدى أصحاب المشروعات والمصانع الصغيرة:

هذا العامل يعتبر من أهم العوامل مقارنة بالعوامل الأخرى حيث إن عدم توافر التمويل قد يقف عثرة أمام نمو الصناعات الصغيرة حيث إن الأموال هامة للتطوير والتحديث في الآلات والتكنولوجيا المستخدمة وتوفير كل متطلبات هذه المصانع طول فترة تشغيلها ودفع مستحقاتها.

7. توافر نظام معلومات قومي ومتكامل على المشروعات صغيرة الحجم:

وهذا النظام يجب توفيره لكل المستثمرين سواء القدامى منهم أو الجدد والذين يدخلون السوق لأول مرة بحيث يتم تعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة والتي يمكن استثمار أموالهم فيها، وأي معلومات أخرى قد يفيدهم في تكملة إجراءات تكوين مصنع جديد، وتوفير كافة المعلومات عن قطاع الصناعات صغيرة الحجم في المجتمع، بحيث يكون نظام المعلومات هذا أحد مقومات نجاح الصناعات صغيرة الحجم تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة النسيج الاقتصادي البارز للنهوض بعجلة التنمية الاقتصادية علي مستوي ولاية ايليزي، بعد أن كان الاعتقاد السائد أن المشروعات الكبرى هي التي تمكن من تحقيق التنمية خاصة المشروعات البترولية والشركات الاجنبية .

خاتمة:

بالنظر لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية علي مستوي ولاية ايليزي، خاصة منها المشروعات الصغيرة جدا والمشروعات الصغيرة التي لاتحتاج الي امكانيات ضخمة، نجد أن هذه المشروعات مازالت لم تحقق المساهمة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية وكمحرك تصديري قوي يجلب العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات، حيث تعترض هذه المشروعات الي بعض العقبات والصعوبات، وهو الأمر الذي يجعلنا نورد بعض التوصيات كما يلي:

- تخصيص مبالغ مالية وبرامج إنعاش اقتصادي لتطوير وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة ؛
- الاستمرارية في الدورات الخاصة ببرامج التاهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- مرافقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها ودعمها؛
- يجب أن تلعب الجماعات المحلية دورا هاما في ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث عليها التنسيق مع الهيئات المركزية على جلب ورصد التمويلات الممنوحة لمختلف القطاعات الاستثمارية في إطار التعاون بين الولايات من أجل توسيع وترقية نسيج المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

- نظرا للمنافسة الشديدة للمنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية فعلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الاعتماد على التجديد والابتكار وإدخال التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية والتحكم في السعر والجودة؛
- لإعطاء دور حيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد علي مستوي ولاية ايليزي يجب إعداد إستراتيجية واضحة مبنية على أساس من الواقعية من أجل تمكينها من ممارسة نشاطها في أحسن الظروف.

المصادر والمراجع:

1. مدونة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية الطبعة 2005.
2. أندرواس عاطف وليم، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الطبعة2008
3. خبابة عبد الله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الطبعة2008
4. سمير بوعلام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، مراجعة عبد الفتاح الشربيني، دار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
5. بطاش غنية، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية،مذكرة ليسانس تخصص :تسيير مؤسسة بجامعة ورقلة لسنة :2014/2013.
6. صلاح الدين سردوك، دورالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني –دراسة احصائية–من سنة :2002الى سنة 2012. ماستر اكاديمي، تخصص :تسيير مؤسسة الصغيرة والمتوسطة بجامعة ورقلة لسنة 2013/2012.
7. عليان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر– ماستر اكاديمي في العلوم التجارية، تخصص :مالية المؤسسة بجامعة البويرة لسنة :2015/2014.
8. بزاز نسيمة، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية والانعاش الاقتصادي، ليسانس، تخصص :محاسبة بجامعة المدية لسنة :2010/2009.
9. المعطيات من مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ايليزي .